قيامها في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨[٦٣]، وامين عام جامعة الدول العربية، واعضاء اللجنة السياسية العربية، واعلن استقلال فلسطين بكاملها، واقر تشكيل حكومة عموم فلسطين[٦٤]، ودستور مؤقت لفلسطين من ثماني عشرة مادة[٦٥]، الا ان كل هذا وذاك، ارتبط بكامل فلسطين ولم يرتبط فقط بمنطقة غزة، اي يجب فهمه على انه نظر الى ما عرف بعد ذلك بقطاع غزة كجزء من الدولة الفلسطنية المستقلة الشاملة لكل فلسطين.

اما الحقيقة الثانية، فتتعلق بتعاون معظم ابناء القطاع مع الادارة المصرية، وقبولهم بالمؤسسات المحلية لـ «الحكم الذاتي»، التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي نص على تكوينها كل من القانون الاساسي والنظام الدستوري، ومحاولتهم تطويرها، لخدمة هدف تحرير فلسطين.

ويشار، في هذا الصدد، الى سعي اهالي القطاع الى تطوير الاتحاد القومي كتنظيم سياسي، وجعله شاملاً لكل ابناء فلسطين. ففي العام ١٩٥٩، حدثت محاولات لتوحيد كل من الاتحاد القومي في قطاع غزة، وذاك الذي انشيء للفلسطينيين في مصر، وذلك الذي انشيء للفلسطينيين في سوريا. فقد قامت ثلاث شخصيات من قياديي القطاع (منير الريس، رئيس بلدية غزة آنذاك، وجمال الصوراني، عضو المجلس البلدي لمدينة غزة، وابراهيم ابو ستة، امين سر اللجنة التنفيذية للاجئين في القطاع) بمقابلة جمال عبد الناصر الذي رحب بالفكرة، واحالهم الى نائبه عبدالحكيم عامر المسؤول عن القطاع، لانه قائد الجيش المصري. وبعد مناقشات معه، ومع غيره، تم الاتفاق على الدعوة إلى عقد اجتماع فلسطيني في القاهرة بين ممثلين عن الاتحادات القومية الثلاثة. وانعقد هذا الاجتماع بحضور ممثلين عن فلسطينيي قطاع غزة، ومصر، وسوريا، وعدد من قادة الهيئة العربية العليا، وممثل عن حكومة عموم فلسطين، واختير منير الريس رئيساً للاجتماع، مما اثار حفيظة الحاج امين الحسيني، معتبراً ان هذه المحاولة بمثابة انهاء للهيئة العربية العليا التي يرأسها. وعلى الرغم من تشكيل لجنة لوضع الدراسات، الا ان المحاولة جُمِّدت من قبل الجانب الفلسطيني بسبب الخلافات، خصوصاً بعد حنق المفتي، وكذلك لتردد مصر، لأنها تهيبت من الاعباء، المحلية والعربية والدولية، التي ستترتب عليها[٦٦]. هذا الوضع، اي قبول ابناء قطاع غزة بالمؤسسات السياسية التي سمحت بتكوينها الادارة المصرية، وسعيهم الى تطويرها لخدمة اهداف وطنية مستقبلية، لا حياتية آنية، يختلف كثيراً عن وضع الفلسطينيين تحت الانتداب البريطاني، حيث كانوا يخضعون لنوع من انواع الحكم الذاتي، من المفترض ان يقود الى الاستقلال. ففي ذلك الوقت، رفض معظم الفلسطينيين التعاون مع مؤسسات الحكم الذاتي التي أنشأتها سلطة الانتداب[٦٧].

من ذلك يمكن القول ان وضع القطاع القانوني، تحت الادارة المصرية، كان يتمثل في نوع من انواع الحكم كخطوة ليس على طريق استقلال القطاع كوحدة سياسية مستقلة، وانما كمرحلة مؤقتة لتعبئة القطاع وحشد قواه (بالمفهوم المصري) في سبيل خدمة هدف تحرير فلسطين، او على الاقل في سبيل اقامة دولة عربية على جزء من ارض فلسطين، حسب مشروع التقسيم الصادر عن الجمعية العامة العام ١٩٤٧، او ما في مستواه[٦٨]. وهو بذلك يمثل حالة فريدة من الحالات التي امتدت فيها سيادة دولة على اقليم دولة اخرى.

وهنا تثار مسألة السيادة على القطاع، تحت الادارة المصرية، فلمن كانت السيادة ؟

اذا اخذنا بالنظرية المعاصرة في السيادة، والتي تربط، في احد ابعادها، بين مفهوم السيادة، وبين مفهوم حق تقرير المصير[٦٩]، فان السيادة في قطاع غزة، تحت الادارة المصرية، وان مارستها مصر فعلاً، الا انها تكمن في ارادة ابنائه. ويتضح هذا، اذا ما اخذنا، في الاعتبار، ان ممارسة مصر لكافة مظاهر السيادة في القطاع، من الناحية الفعلية، ما هو الا مظهر من مظاهر حق الدولة صاحبة